مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الرابع والستون (يونيو ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الرابع والستون - يونيو ٢٠٢١

تصدر شهريًّا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير
أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
أ/ عبير عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
أ/ نهال نوار رئيس وحدة البحوث العلمية
أ/ ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
أ/ راندا نوار وحدة النشر
أ/ زينب أحمد وحدة النشر
أ/ شيماء بكر وحدة النشر

المحرر الفني
أ/ ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
أ/ هند علي حسن وحدة الدعم الفني
أ/ رانيا محمد صلاح وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com
• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٦٤

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
١- صـلاح الـدين الأيـوبي فـي كتابـات المؤرخـات المصـريات (١١٣٨-١١٩٣م) نمـاذج مختـارة	١ – ٢٨
أ. د. محمد مؤنس عوض	
٢- الحملـة المشـتركة (البريطانيـة العثمانيـة) ونهايـة الفرنسـيين في مصر	٢٩ – ٦٤
الباحثة/ انتظار هادي جاسم & أ.د. قبس ناطق محمد	
٣- الاعتمادية الأمنية المتبادلة في رابطة جنوب شرق آسيا	٦٥ – ٩٠
أ.م.د.سمير جسام راضي & الباحثة/ زمن ماجد عودة	
٤- موقف الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية من التطرف والإرهاب دراسة في خطابه إلى العالم (١٩٩٩-٢٠٢٠)	٩١ – ١٢٨
د. بسّام عبدالسلام البطوش	
٥- الأطر التشكيلية في سورة الكهف «دراسة تحليلية»	١٢٩ – ١٥٠
أ.م.د. انتهاء عباس عليوي	
٦- التجديد والإصلاح الديني عند الإمام الخميني (قدس سره) ...	١٥١ – ١٧٤
أ.م.د. خليل عبد حسن	
٧- المعتزلـــة.. نشأتها - أسماؤها- أصولها الخمسة	١٧٥ - ٢١٠
الباحث/ حافظ جبار مجيد & أ.د. فيصل غازي مجهول	
٨- القاضي سعيد القُمّي «حياته- مؤلفاته- منابع ثقافته»	٢١١ – ٢٦٦
الباحث/ عمار سمور عجمي	

تابع محتويات العدد ٦٤

عنــوان البحـــث **الصفحـــة**

٩- الجذب والمثير البصري في عروض مسرح الطفل ..... **٢٦٧ - ٢٩٠**
أ.م. ميادة مجيد أمين الباجلان

١٠- القصدية وفعلها في تصميم المنتج الصناعي ..... **٢٩١ - ٣١٠**
أ.م.د. ضفاف غازي العبادي

11- Symbolik der Farbphraseologismen im Deutschen und Arabischen «kontrastive Studie» ..... **1 - 30**
رمزية مصطلحات اللون باللغتين الألمانية والعربية «دراسة مقارنة»
Abdullnassir N. Toumah & Mazin Jumaa Atiyah

التجديد والإصلاح الديني
عند الإمام الخميني
(قدس سره)

أ.م.د. خليل عبد حسن

قسم الفلسفة – كلية الآداب

جامعة بغداد

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

لقد شهد العالم الإسلامي عامة والفكر الإيراني خاصة عبر الأزمنة السابقة محاولات عديدة سعت من أجل تشويه الدين وتحريفه عن مساره الحقيقي، وكانت أشدها ما شهده القرن العشرين في دخول مفاهيم واتجاهات غربية كالمادية والماركسية حيث عملت كل واحدة منها بذل جهدها من أجل القضاء على جميع الإحكام والتعاليم التي جاء بها الدين والشريعة الإسلامية وطمسها، وكان السبب الأساسي والرئيسي على ظهورها في الساحة الثقافية الإسلامية هو الغرب فعندما تيقنوا بعدم قدرتهم على التخلص والقضاء على تلك الإحكام والقوانين الإسلامية عن طريق القوة لجأوا إلى وسائل وطرق شتى تمثلت في الغزو الثقافي وإشاعة القيم والمفاهيم الغربية لتحل محل الإسلام وقد ساعدهم في ذلك ثلة من الأشخاص الذين ينسبون أنفسهم إلى الإسلام ويتسمون بأسماء المسلمين بألسنتهم ويلبسون ثياب العلماء والمجتهدين ويتظاهرون بحرصهم وإخلاصهم للدين، ولكن حقيقتهم وباطنهم خلاف ذلك تمامًا فهم أشد فتكًا من المعادين للإسلام من الخارج.

M.E.R.C ISSN 2536-9504

Abstract:

The Islamic world in general and the Iranian thought، especially during the past، have witnessed several attempts to distort religion and distort it from its real course. The twentieth century was the most intense and brutal in the history of Western concepts such as Marxism and Marxism. And the elimination of all the provisions and teachings that came، and the main reason for their appearance and presence in the Islamic cultural arena is the West، when they realized their inability to eliminate those Islamic laws and laws by force، resorted to the means And various ways represented in the cultural invasion..

And the spread of Western values and concepts to replace Islam، was supported by a group of people who attribute themselves to Islam and the names of Muslims in their tongues and wearing the clothes of scientists and diligent and demonstrate their diligence and devotion to religion، but their reality and their own otherwise is more deadly than those who are hostile to Islam from abroad.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المقدمة:

لقد شهد العالم الإسلامي عامة والفكر الإيراني خاصة عبر الأزمنة السابقة محاولات عديدة سعت من أجل تشويه الدين وتحريفه عن مساره الحقيقي، وكانت أشدها ما شهده القرن العشرين في دخول مفاهيم واتجاهات غربية كالمادية والماركسية حيث عملت كل واحدة منها بذل جهدها من أجل القضاء على جميع الأحكام والتعاليم التي جاء بها الدين والشريعة الإسلامية وطمسها، وكان السبب الأساسي والرئيس على ظهورها في الساحة الثقافية الإسلامية هو الغرب فعندما تيقنوا بعدم قدرتهم على التخلص والقضاء على تلك الإحكام والقوانين الإسلامية عن طريق القوة لجئوا إلى وسائل وطرق شتى تمثلت في الغزو الثقافي وإشاعة القيم والمفاهيم الغربية لتحل محل الإسلام وقد ساعدهم في ذلك ثلة من الأشخاص الذين ينسبون أنفسهم إلى الإسلام ويتسمون بأسماء المسلمين بألسنتهم ويلبسون ثياب العلماء والمجتهدين ويتظاهرون بحرصهم وإخلاصهم للدين، ولكن حقيقتهم وباطنهم خلاف ذلك تمامًا، فهم أشد فتكًا من المعادين للإسلام من الخارج.

وعلى أساس هذا، قد برزت اتجاهات ومفاهيم استوعبت شخصيات دينية وثقافية وفكرية من أجل الرد والوقوف على تلك المفاهيم وتنزيه الدين والشريعة الإسلامية مما علق بها من شوائب وترسبات الفكر الغربي الزائف، وإبراز حقيقة الإسلام والأسباب التي دعت إلى ظهوره وإرجاعه إلى منابعه الأصلية التي ظهر منها، والعمل بتجديده وإصلاحه من الأفكار الدخيلة التي أحاطت به، وهنا "لا يمكن إعطاء صورة واضحة ودقيقة عن التجديد ما لم يتم توضيح أو تمييز الحدود الفاصلة بينه وبين المتغيرات الأخرى التي تقع ضمن دائرة الفكر الديني"[١]، فيتوجب تعيين المتغيرات التي طرأت على الفكر الديني وتحديدها، عند ذلك يتم تشخيص تلك الأفكار الدخيلة وتصفيتها بشكل صحيح عن طريق جهاز التصفية الموجود في العقل البشري. فالمسلمين انكفئوا فترات طويلة عن ترجمة تعاليم دينهم ومقاصد شريعتهم

وأحياء تراثهم وتناسوا من اتخاذها قاعدة لفكرهم، ومرتكزا لنظام حياتهم، وشوهوا بالممارسة الخاطئة في مستوى العمل كثيرا من تشريعاتهم، فأدخلت إلى النصوص الدينية البدع والزيف وانحرفت جملة من تصوراته عن دلالتها الأصلية بفعل هوى أو مزاج أو تعصب أو بفعل مصلحة أو منفعة، ففقدوا بذلك أهم أركان حضارتهم، وأصبحت امة ميتة لا حياة فيها ولا حركة [٢].

فالإسلام هو "الذي يبعث في الأمة حركاتها وحياتها ويوحد سلوكها نحو الوعي والنهوض والابتعاد عنه والانحراف عن تعاليمه جعلت من المجتمعات الإسلامية مجتمعا لا نور ولا هداية، ولا حياة ولا حراك، والخلاص من ذلك يتم عن طريق تخليص أذهان المجتمع مما علق في ضمائرهم وعقولهم من رواسب الانحراف والابتداع ومن أثار التشويه والممارسات الخاطئة"[٣]، فسبيل الخلاص من الانكماش والركود والقضاء على الانحراف والزيف والخداع الذي لحق بالتعاليم الإسلامية على مر التاريخ لا يكون إلا من خلال التمسك والعودة إلى المبادئ الحقيقة والسامية التي أتى من أجلها الدين الإسلامي والشريعة المحمدية.

ومن هذا المنطلق، برزت شخصية دينية كان لها الأثر البارز في تغيير النظام السياسي الإيراني من المماليك المتسلطة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكان هذا في عام (١٩٧٩م)، وهذه تمثلت بالأمام الخميني (قدس سره).

التجديد والإصلاح الديني عند الإمام الخميني (قدس سره)[*]:

من الطبيعي أن المجتمعات الإسلامية على اختلافها تستلزم وجود حكومة عادلة تعمل على تحقيق العدل والمساواة بين أفرادها وترفع الظلم والمعاناة عنهم وتلبي حاجاتهم ومتطلباتهم، وإن ذلك لا يتحقق إلا من خلال وجود قيادة فذة تتسم بالعدل، فيندرج تحت لوائها جميع أفرادها، فيحصلوا على الحرية ويتخلصوا من الاضطهاد والجور الذي قد تطاله، والمجتمع الإيراني هو واحد من تلك المجتمعات التي كانت

تناضل من أجل الخلاص والحرية من حكومة المماليك آنذاك، فالثورة الإسلامية الإيرانية مثلت حدثًا تاريخيًّا فريدًا في إيران؛ إذ إنها استطاعت تغيير الأنظمة السياسية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمعات الإيرانية وإحلال ثقافة وأيديولوجية جديدة مختلفة تمامًا عما كانت سائدة في ذلك الوقت، وجعلت نهاية للملكية ومهدت الطريق أمام تأسيس نظام جمهوري إسلامي جديد مبني على القيم والمبادئ الإسلامية الشرعية، وأن هذا الأمر لم يأتي اعتباطًا إنما تطلب قيادة حكيمة قادرة على تسلم زمام الأمور، ذات شعبية جماهيرية، وقاعدة متينة ورصينة تسانده وتلبي كل ما يطلب منها قولًا وفعلًا، وقد وجدت جميع هذه الصفات في شخصية الإمام الخميني، حيث ارتبط الإصلاح والتجديد الديني في بداية الثورة الإسلامية الإيرانية بتلك الشخصية، فكانت لدية المقدرة على قيادة الثورة على الرغم من كبر سنه؛ إذ إنه كان يبلغ من العمر حينها حوالي ٧٥ عام[٤]، فشكل ذلك الحدث تغييرًا للمسار السياسي والاقتصادي والفكري وغيرها، فشملت بذلك جوانب عده وحصرت ذلك كله تحت راية الإسلام الاجتماعي على مدى الساحة الإسلامية، فاستطاع الإمام من خلال ثورته كسر القيود التي كانت تسيطر على الدين، فقد كان مقتصرًا في المساجد والمعابد والتي كانت تتمثل بالجانب الفردي، وغيرها من الأمور التي عملت على تقييد الدين وحصره في باكورة التاريخ وجعله جثة هامدة يشوبها الجمود والتحنيط، ولكن جميع هذه المساعي تحطمت تجاه هذا الرجل المناهض والثائر من أجل بلدة ووطنه، فعمل على شحن الهمم في داخل النفوس والعزيمة والإصرار من أجل الحصول على الحرية والخلاص من الاضطهاد والظلم الذي كان يعانيه الشعب الإيراني والإمام الخميني باتخاذه من الإسلام الشعلة في إنارة الدرب أمام السالكين للوصول إلى الكمال الإلهي جعل منه قدوة في قيادة الثورة، وتحقيق آمال المجتمعات الإيرانية على اختلاف طبقاتها من رجال الدين والمثقفين والناس البسطاء وغيرهم.

سابقًا كان الواقع السياسي و الاجتماعي في إيران بعيدًا كل البعد عن القيم

الإسلامية، لذلك وجد الأمام الضرورة في تغيير ذلك المسار من خلال التوفيق ما بين القيم والواقع ويتم تطبيقه عمليًا بين جميع الأفراد في داخل المجتمع، وعلى الرغم من تحمل الأمام لعواقب تلك النتائج؛ إذ كان أغلب المؤيدين للثورة يعلمون بأن السياسة هي فن الممكن والميسور وهي العالم الذي لا يمكن أن يحكم بثوابت، فكان هناك خشية من انزلاق التجربة في وحول السياسة وتلوث المفاهيم الدينية والقيم السامية بلوثة السياسة، لكن الإمام الخميني استطاع في إزالة ذلك الهاجس من نفوس مؤيديه ومناصريه لما يمتلكه من إيمان وعقيدة وأسلوب فكري حضاري يتلاءم مع شتى الطبقات المتعددة والمتنوعة في إيران، وكما أسلفنا مسبقا أن الإصلاح والتجديد في إيران شمل جوانب عدة منها السياسي والاجتماعي والثقافي والديني والاقتصادي ولا يسعنا التطرق إلى مجملها لكثرتها وضيق وقتنا، وبهذا سنقتصر الكلام عما يصب في محور بحثنا وهو الجانب الديني والعمل على تسليط الضوء لما قام به الأمام الخميني في تجديد تراث نظرية (ولاية الفقيه) وإعادة صياغتها بالشكل الملائم لمقتضيات العصر، لتشمل ميادين المجتمع الإيراني قاطبة من ذلك الوقت إلى يومنا.

ومن هذا المنطلق سنعمد لإيضاح ثلاث مسائل تقتصر على(ولاية الفقيه) وهي:

أولًا– الجذور التاريخية لولاية الفقيه.

ثانيًا– موقف الفقهاء وعلماء الدين من ولاية الفقيه.

ثالثًا– ما المقصود بنظرية ولاية الفقيه ؟.

أولًا– الجذور التاريخية لولاية الفقيه:

ولاية الفقيه لم تكن مستحدثة من قبل الأمام الخميني، فالجذور التاريخية لولاية الفقيه تشير بأنها لم تكن محصورة في التاريخ الديني الشيعي؛ إذ كانت لها مقدمات وإرهاصات في المراحل الأولى لدى المذاهب الإسلامية (السنية)، حيث كان لها مقتبسات عند الفقيه السني (الماوردي)[*]،الذي سبق أن ابتدعها قبل نحو

١٠٠٠عام، ثم بعد ذلك انطلق علماء الشيعة في إيجاد بيئة ومواطن فقهية وكلامية تناسب عملية غرس هذه الفكرة عند اتباع المعتقد الشيعي، وبعد أن تم تأصيلها في الفقه والفكر الشيعي أصبحت ولاية الفقيه من مختصات الفقه الإسلامي الشيعي وواحدة من أبرز مصاديق تجسيد التمسك بمنهج الإمامة والولاية الإلهية في عصر غيبة الإمام المهدي المنتظر (عج)، بينما كان السنة يرون أن الشورى هي التي تعطي الشرعية للحاكم، وليس ولاية الفقهاء[٥]. ويعد أحمد النراقي[**] أول فقيه شيعي بحث في مسألة ولاية الفقيه في كتابه (عوائد الأيام في أصول الفقه)، بعد أن نقلها من كونها مجرد موقف فقهي إلى حيث جعل منها نظرية سياسية–فقهية متكاملة، وأوضح في كتابه المذكور أن سلطة الفقيه عامة وشاملة مثل الرسول (ص) والأمام الثاني عشر، فدورهم لا يختلف عن الرسل والأئمة، فالفقهاء هم أمناء الرسل، ولا يجب أن يكونوا تابعين للملوك، وإذا حدث ذلك فلابد أن ينفصلوا عنهم حفاظًا على الدين، وعلى أساس ذلك جعل النراقي ولاية الفقيه تأخذ شكل (الولاية العامة للفقهاء)، والحديث والنقاش عنها كفكرة دينية– سياسية يختص بها فقط المذهب الشيعي من دون باقي المذاهب الأخرى، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبله في مسالة ولاية الفقيه لم يكن لها صدى وظهور كما هي عليه اليوم في إيران إلا إن بحوثه كانت بالأرض الخصبة أدت إلى تفتيح أدلتها الفقهية[٦].

ثم جاء الكركي(ت٩٤٠)[*]واخذ بنظرية ولاية الفقيه وصاغها عمليًّا بتجربته في زمان الدولة الصفوية، عندما تسلم منصب نائب الإمام من قبل الشاه طهماسب والذي كتب إليه (أنت أحق بالملك؛ لأنك النائب عن الإمام، وإنا أكون من عمالك أقوم بأوامرك ونواهيك)، فكان هذا الحدث أول علاقة سياسية نشأت بين الفقيه والسلطان، وعلى أساس ذلك حكم الشاه بالشرعية التي منحها إياه المحقق الكركي، مما أدى إلى إحداث جدلٍ بين علماء الشيعة، فكان هناك مؤيد ومستنكر لنوع العلاقة مع السلطان، على اعتبار أنها حكومة غصبيه معتدية على حق الأمام المهدي (عج)[٧]، فالكركي استطاع أن يؤسس لباب بما يضفي الشرعية المجملة للملوك الصفويين بإعطائه الشاه وكالة للحكم باسم

نائب الإمام الفقيه العادل، وفي الوقت ذاته، تمكن من الحصول على الحق في بناء شرعية سياسية تسمح بتدخل العلماء في السلطة والسياسة، فعمل على كسر الحاجز ما بين الفقيه والسلطان في الفقه الأمامي، وقد شكل ذلك منعطفًا تاريخيًّا في حركة الفقه السياسي الشيعي، فأول مرة يتقلد الفقيه منصب النيابة العامة عن الأمام المهدي ويصل لأعلى مركز في الهرم السياسي، وهذا المنصب يخوله التشريع في الحقل الديني ويلزمه إعطاء السلطة الصفوية المشروعية الدينية، وهكذا يكون الفقيه المصدر الرئيس في إضفاء الشرعية على السلطة[٨]. وبهذا نستطيع القول أن المنعطف السياسي الشيعي بدأ عمليًا مع قيام الدولة الصفوية في مطلع القرن السادس عشر الميلادي عندما ارتبط المحقق الكركي بالدولة الصفوية، ففتح المجال السياسي أمام الفقيه ومنحه الأحقية في التدخل بأمور السلطة على عكس ما كان سابقًا بعدم تدخل الفقيه بالمجال السياسي، وأن واجبه مقتصر في المجال الديني لا أكثر. ثم بعد ذلك تناولها (أي ولاية الفقيه) بالبحث والتعقيب أعلام الطائفة الشيعية الإمامية من الشيخ المفيد[*] إلى المعاصرين من الفقهاء في مسائلهم الفقهية، ولكن طرحهم لولاية الفقيه لم يكن بصورة مركزية ومستقلة، وإنما اكتفوا بطرحها في ضمن الأبواب والفصول الأخرى؛ وكان السبب في ذلك يعود للظروف المأسوية التي ألمت بالأمة الإسلامية بعد رحيل الرسول الأكرم(ع) واستمرت ويلاتها إلى زماننا اليوم من إقصاء أكثرية الأمة عن خط الولاية الإلهية والنظام الإسلامي المفروض إتباعه وتطبيقه من قبل الله في المجتمع المسلم، وسقوط أزمة الحكم والزعامة الاجتماعية بأيدي الجبابرة والظلمة في مختلف البلدان الإسلامية[٩]، إلى أن وصل الأمر إلى الإمام الخميني، فأخذت نظرية ولاية الفقيه منحى آخر يختلف عن السابقين الذين بحثوا فيها، حيث أصبحت ولاية الفقيه عند الإمام الخميني تتسم بصبغة المشروع القيادي السياسي الشمولي لحركة نهضة الأمة ولإقامة الدولة الإسلامية الولائية الإمامية، وكان طرحه لها يعد من أبرز المشاريع الإسلامية لتولي منصب القيادة، وتسلم دفة الحكم وإدارة الدولة، ولم يحصر ذلك في نطاق الأطر الشيعية بل شمل الساحة الإيرانية قاطبة، فتمكن من خلق واقعًا جديدًا منسجمًا مع نفوس الشعب الإيراني تلائمه وتلبي حاجاته العصرية، ويعود السبب في إنجاحها وترسخها ليس لشخص الفقيه فقط بل للفقاهة والعدالة والكفاءة

من المؤهلات الشرعية التي كان يتحلى بها الإمام الخميني في جميع أعماله وصفاته وتقاس على أثرها [١٠].

والحقيقة أن نظرية ولاية الفقيه كانت موجودة في ذهن الإمام الخميني منذ زمن بعيد إلا إن طرحها وتطبيقها لم يظهر إلا بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، إذ أعلن الإمام الخميني منذ بداية انتصار الثورة بأن لا رغبة له في التصدي لأي منصب رسمي في الدولة، فقد كان يرى في نفسه دور المرشد للثورة، وهو الدور الذي ينسجم مع حكومة المسؤولين الصالحين تحت إشراف الفقيه وأذنه أكثر منه مع حاكمية "ولاية الفقيه"[١١]. وقد ارتكزت نظرية ولاية الفقيه للإمام الخميني في كتابه "الحكومة الإسلامية " والذي كان يشمل البنى الأساسية لهذه النظرية، وهذا الكتاب عبارة عن مجموعة من المحاضرات الفقهية والتي ألقاها الإمام على طلاب علوم الدين في النجف الأشرف تحت عنوان "ولاية الفقيه " عام ١٩٦٩م[١٢]، حيث قدم فيه عرضًا عامًا نظريًا وعمليًا لمشروع إسلامي ذي أسس شرعية عقلية متينة، ونادى فيه ضرورة مقاومة الحكومات الفاسدة التي تحكم البلدان الإسلامية؛ لأن الإسلام يرفض الظلم والاستعباد لرعاياه من قبل الحكام، ويدعو إلى إنصاف المظلوم واستخلاص حقه، وردع الظالم[١٣]، وبما أن الشعب الإيراني تحكمه حكومة فاسدة، فمن الضروري تغييرها واستبدالها بحكومة إسلامية شرعية تطبق قوانين العدل والقسط داخل المجتمع، وأن هذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا من خلال استخدام قوة العقيدة التي يمكنها أن تسقط النظام فعمد إلى ولاية الفقيه وهي من التراث الشيعي، ولكن بعد تطويره لها وإكسابها أبعادًا سياسية لم تكن لها من قبل، مما جعلها ملائمة لمقتضيات العصر، وكان يرى لزامًا على الفقيه الجامع للشرائط بضرورة التصدي للحكومات الفاسدة بشتى الأشكال والوسائل، وأنه لابد أن يكون قائدًا عليهم وفقًا للحديث الشريف "مجاري الأمور بيد العلماء بالله، الأمناء على حلاله وحرامه"، وبهذا يستطيع الفقيه عن طريق تطبيقه لولاية الفقيه في صيانة الأجهزة الكثيرة داخل المجتمع من الانحراف

عن وظائفها الإسلامية الأصيلة وتأسيس حكومة إسلامية على أساس الكتاب وسنة المعصومين (ص)[١٤]. ومن خلال ما تقدم، يمكننا القول أن نظرية "ولاية الفقيه" لم تكن مسألة فقهية أو كلامية مستحدثة من قبل الإمام الخميني بل هي قضية أصيله متجذرة وقديمة بأصالة الفقه وقدم الفقهاء.

ثانيًا– موقف الفقهاء وعلماء الدين من ولاية الفقيه:

عند تتبعنا للتسلسل التاريخي لولاية الفقيه منذ شذراتها الأولى عند الفقهاء وعلماء الدين، وجدنا بأنها مثلت أقلية الفقهاء وليس أغلبيتهم؛ إذ إنها في السابق لم تظهر بشكل مباشر ورئيس، حيث اقتصر الفقهاء على ذكرها في بعض الأبواب والفصول من المباحث الفقهية، نتيجة للظروف الحرجة والمأساوية التي كانت تحيط بالفقهاء من قبل السلطات الحاكمة، مما يمنعهم من التدخل في المجال السياسي للدولة وحصر مهامهم وعملهم في المسائل الدينية والأمور العبادية فقط. وأن الحال الذي تم من أجله وضع نظرية ولاية الفقيه على الأساس التاريخي الشيعي ومعتقداته يعد أحد وجوه متطلبات الفكر الشيعي للوصول إلى السلطة وجعلها بيد الولي الفقيه تحديدًا، وبهذا يتبين بأنه لا يمكن تطبيق ولاية الفقيه إلا في مجتمع غالبيته من الشيعة، وفي المقابل تقبل هذه الغالبية بتفسير القوانين الإلهية بحسب منظور الولي الفقيه وبالتالي، فإن مفاد الدعوة لفكرة ولاية الفقيه يهدف إلى إثبات أمر أساسي، وهو أن العلماء والفقهاء هم ورثة الأنبياء والأئمة المعصومين من آل بيت النبي (ص)، وذلك طبقا لقول الرسول الأكرم (العلماء ورثة الأنبياء) [١٥].

وقد اختلف الفقهاء حول حدود ولاية الفقيه، وهل تشمل الحكم وإقامة الدولة أم لا ؟ حيث وقف البعض ضد فكرة إقامه الدولة على أساس أنها من مسؤولية الإمام الغائب، والبعض الآخر وقف بتأييدهم لزعامة الخميني كسلطة سياسية واختلافهم الشديد حول زعامته الفقهية؛ لأن الخميني نادى بالولاية المطلقة للفقيه[*]، وفي إقامه دولة إسلامية تحت قيادته السياسية وإمامته الفقهية، وأن الفقهاء أكدوا بأن الولاية

المطلقة محصورة في الإمام الغائب، وانه على عاتقه وحدة تقع مسؤولية إقامة الدولة[١٦]. وعلى أساس ذلك، انقسم فقهاء الشيعة إلى جماعتين:

١-الأولى انصرفت في أمور الإفتاء والقضاء وعدم التدخل في الشأن العام، وذلك بانتظار ظهور الأمام صاحب العصر والزمان (عج)، ولم تقبل بأي ولاية على المؤمنين في زمن غيبة الإمام المهدي، وحصرت عمل الفقيه في الإفتاء والقضاء، وطعنوا في شرعية سلطة الفقهاء السياسية في أثناء الغيبة، ومن هؤلاء الشيخ الأنصاري، اخوند خراساني، والمرجع الديني آية الله محسن الحكيم، وآية الله أبو القاسم الخوئي الذي أفتى بأن ولاية الفقيه المطلقة لا تثبت في عصر الغيبة بأي شكل من الأدلة وان الولاية تختص بالنبي الأكرم والأئمة، والذي يثبت للفقيه هو جواز التصرف وليس الولاية، وأيضًا من المعارضين لولاية الفقيه المطلقة آية الله شريعة مداري وهو من رجال الدين البارزين في قم، وكان يعتقد أن هناك تمايزًا واضحًا بين سلطة الفقيه المطلقة وبين رئيس الجمهورية الذي يفرض السيادة الوطنية للدولة، وكان يرى انه لابد أن يحتفظ العلماء بدورهم في ارشاد وهداية الناس، وإلا يتدخلوا في ادارة الأمور المدنية إلا في حالة عدم وجود حكومة[١٧].

٢-الجماعة الثانية اجتهدت لتبني حججًا وبراهين للوصول إلى أثبات التكليف الديني في مباشرة وبحث الحقوق العامة، وأكدوا أن للفقيه سلطة سياسية في فترة غيبة الأمام المهدي (عج)، ومن هذه الجماعة الشيخ محمد حسين النجفي، وآية الله محمد حسين بروجردي، وروح الله الخميني الذي يقول (يملك هذا الحاكم الفقيه، الجامع للشرائط من أمور الإدارة والرعاية السياسية للناس كل ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب)[١٨]

ثالثًا– مـا المقصود بنظريـة ولايــة الفقيـه؟

تعد نظرية ولاية الفقيه إحدى أهم مباحث الفقه السياسي في الإسلام، وتمثل الدعامة الأساسية والرئيسة لإقامة الدولة الإسلامية، وهي من أبرز الخصوصيات التي انفرد بها النظام السياسي الإيراني عن غيرة من النظم السياسية في العالم، حيث استطاع فقهاؤها وعلماؤها بتطويرها وترقيتها وإيصالها إلى ما عليه اليوم في تسلم زمام الحكم والسلطة. ففي السابق كان الشعب الإيراني يعتقد بأن إمكانية قيام حكومة عادلة حقه بيد فقيه جامع للشرائط يعد ضربًا من الخيال وأمرًا بعيد المنال؛ إذ كانت الشيعة منذ عصر غيبة الأمام الغائب وإلى حين قيام الثورة الإسلامية الإيرانية لا يمكنهم من تولي إي حكم، نتيجة سياسة القمع والقتل من قبل الساسة والحكام في تلك الفترة آنذاك، فتولي منصب الحكم من قبل الشيعة في إيران كان أشبه بالعسير ومن الصعب حدوثه، وقد وصل الأمر بتساؤل الناس كيف بالإمكان لشخص لا يمكنه الحصول على لقمة العيش إلا بشق الأنفس، ولا يأمن على نفسه في داره ومن الممكن مداهمته في أي لحضه من الأوقات ليقبضوا علية ويلقوا به في السجن ويعذبوه لحين موته،أن يتمكن من إسقاط تلك الحكومة الظالمة ويقيم على أنقاضها حكومة أخرى بدلا عنها[١٩]؟، لكن هذا الأمر ما لبث وأن تحقق نتيجة الثورة التي قام بها الإمام الخميني، فتولى منصب الحكم وإدارة شؤون الأمة. فقد كان الإمام الخميني يؤكد في معظم بحوثه وخطاباته وحواراته دائما بأن الحكومة إذا لم تتشكل بإذن الولي الفقيه، فهي تعد حكومة طاغوتيه[٢٠]، وهنا نجد الخميني يشير إلى وجود حكومتين:– أحداهما حكومة الحق وهي التي يتزعمها الولي الفقيه الجامع للشرائط والذي يشرف على جميع شؤون الحكومة وقضاياها، والأخرى حكومة الطاغوت أو الباطل المتمثلة بـ(حكومة المماليك).

وأننا نعلم أن الرؤية الإسلامية ترى النموذج الأمثل والأفضل في تشكيل الحكومة هو حكم المعصوم، وبما أن الإسلام ذات مراتب ودرجات، فقد لا يتحقق

للحكومة شكلها المثالي، نتيجة عدم وجود المعصوم، وبهذا يجد الإمام الخميني من ضرورة عدم ترك منصب الحكومة شاغلا بدون حاكم عادل، فلابد من اختيار شخص يستلم الحكم ويتولى شؤون الأمة ليلبي حاجات الناس ويرشدهم ويحفظ شريعتهم ويكون أشبه الناس بالمعصوم علما وعملا، وهو الفقيه الجامع للشرائط، والذي يعتبر نائبًا عن الأمام المعصوم من حيث قدراته ومؤهلاته؛ ولأنه اقرب إلى المعصوم في العلم والعمل والإرادة [٢١]، وهذا الفقيه تكون ولايته على الناس مجعولة من قبل الله كولاية الرسول والأئمة من أهل البيت، وأنها ولاية دينية إلهية[٢٢].

فولاية الفقيه حسب رؤية الإمام الخميني بأن هناك أشخاصًا مأذونين من قبل الله سبحانه وتعالى لإدارة شؤون الخلق جميعًا، والعمل على تحقيق العدل والمساواة بينهم وإزالة العبء عن كاهلهم واسترداد جميع حقوقهم المغصوبة من قبل الحكام الظالمين، وبهذا يرجع أمر الولاية إلى الفقيه العادل، العالم بالفقه، فيصلح أمور المسلمين ويكون واليًا عليهم لحفظ ثرواتهم وممتلكاتهم؛ لأن حقيقة الإسلام لم تكن عبارة عن أحكام عبادية وأخلاقية فقط، وإنما يتوجب على المسلمين كافة أن يكونوا ذا وعي سياسي واجتماعي حتى يستطيعوا من مواجهة معظم المسائل التي يبتلون بها في حياتهم الدنيوية، من خلال تبادل الأفكار والتفاهم والتفكر في حاجاتهم السياسية والاجتماعية، لذلك أن تحقيق الأحكام الإلهية وتطبيقها على ارض الواقع يقتضي ضرورة حكومة وولاية يتزعمها الفقيه، فيعمل على حفظ سيادة القانون الإلهي ويتكفل في أجرائه وتنفيذه[٢٣]، وبما أن الشعب الإيراني يتسم بالارتباط العضوي في التقاليد الثورية الإسلامية، أي بعنصر العدالة الاجتماعية في تعاليم الرسول والأئمة الأطهار ومحاولة السعي نحو تحقيقها حتى لو أدى ذلك إلى معارضة السلطة السياسية نجده يناضل من أجل الحصول على الحرية والخلاص من الحكومات الفاسدة والوقوف بوجهها وتأسيس حكومة تستوحي وتستمد جميع مجالاتها من القانون الإلهي ولا يحق لأحد من الولاة الاستبداد برأية، فجميع ما يجرى في الحكومة وشؤونها ولوازمها لابد أن يكون تحت إمره الفقيه الجامع للشرائط، وعلى الأمة الإطاعة والتنفيذ لولاة الأمر[٢٤]. وبهذا فإن مشروع الإمام الخميني التجديدي والإصلاحي يكمن في تأسيس

دولة إسلامية يسودها العدل والمساواة وإسقاط حكومة الطاغوت غير الشرعية المتمثلة بحكومة الشاهات[٢٥]، والعمل على ضرورة تطبيق نظرية ولاية الفقيه في الحكم؛ لأنه كان رافضًا لنظرة الفكر السياسي الشيعي حول نظرية الانتظار للإمام المهدي، وقدم بذلك الأدلة العقلية والنقليه في هذا الشأن ونذكر من الأدلة العقلية على سبيل المثال، كان يقول "أن ضرورة تنفيذ الأحكام لم تكن خاصة بعصر النبي، بل الحاجة تقتضي الاستمرار بتلك الأحكام، وأن الاعتقاد بأن الإسلام قد جاء لفترة محدودة أو لمكان محدود، فهذا يخالف مقتضيات العقائد الإسلامية، وبما أن تنفيذ الأحكام بعد الرسول وإلى الأبد تعد من ضروريات الحياة، لذا فإن وجود الحكومة أمر لابد منه لتدبير شؤون الأمة، ولو لم يكن كذلك لساد الهرج والمرج "[٢٦]. في حين الأدلة النقليه التي قدمها الإمام الخميني على ثبوت ولاية الفقيه منها قولة سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[٢٧]، فالتنازع يحصل في سلب حق معلوم من شخص أو أشخاص، ولابد أن يكون هناك من يرجع إليه وهو الولي أو القاضي ليرد الحقوق إلى أصحابها. ويقول الخميني في كتابة البيع أن هنالك أحاديث وروايات كثيرة عن ثبوت ولاية الفقيه وأشهرها وأدقها مقولة عمر بن حنظله فقال "سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة، أيحل ذلك ؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتًا وإن كان حقًّا ثابتًا له؛ لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، فقلت فكيف يصنعان ؟ قال: ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكما، فإني قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد، والراد علينا كالراد على الله وهو على حد الشرك بالله "[٢٨].وبعد إثبات الخميني للحاجة المستمرة إلى الإمامة في عصر الغيبة وعدم جواز تجميدها انتظارا للإمام المهدي عقلا ونقلا، انتهى إلى ضرورة إقامة الدولة بقيادة من تتوفر فيه خصائص الإمامة من العلم بالقانون الإلهي، وهذا الخصال يجدها في شخص الفقيه الجامع للشرائط الحافظ لحقوق المسلمين وإدارة شؤونهم

الدنيوية، وحفظ شريعتهم وإرشادهم إلى الطريق المستقيم لينالوا حظهم في الدار الآخرة. أذا تعتمد ولاية الفقيه حسب رؤية الإمام الخميني على أربعة دعائم أساسية وهي[٢٩]:

١- الولاية.

٢- -الفقيه.

٣- حدود السلطة.

٤- الوضع القانوني للقائد.

mercj-journals-ekb-eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الخاتمة:

من خلال ما تقدم من ذكر يمكننا إدراج أهم النقاط الأساسية والتي بدورها تمثل نتائج خلاصة البحث وهي كالتالي:-

١- التجديد والإصلاح الديني في الفكر الإيراني ليس بالشيء الجديد، وإنما هي صفة ملازمة له منذ القدم.

٢- الفكر الديني الإيراني حاله كأي فكر اخر يتعرض للنقد بدخول أفكار دخيلة عليه كالماركسية والمادية وغيرها من المفاهيم الغربية الأخرى.

٣- أشار الفكر الديني الإيراني من خلال تجاربه على مر التاريخ إلى مسألة جدًا مهمة وهي أن التمسك بالمبادئ والقيم الدينية يساعد الأمة أو المجتمع على التخلص من كل أشكال الجور والظلم الذي قد يلحق بها عن طريق حكامها أو ما شابه ذلك.

٤- نجد أغلب قيادات الفكر في إيران هم من شريحة الفقهاء وعلماء الدين لذلك نجد أغلب أفكارهم تكون متصلة بالفقه والتقليد للشريعة والدين.

٥- الفكر الإيراني بحيويته وتنوعه في الثقافة والعلم والأدب جعل من إيران أن تكون مركزًا حضاريًا وفكريًا لجميع البلدان المتعددة وهو يمتلك لغة الحوار مع الثقافات الأخرى.

٦- الإمام الخميني خير مثال عندما يتم التحدث عن المجددين والمصلحين في الفكر الديني الإيراني، إذ أنه تمكن من إبراز مدى أهمية علماء الدين وفقهائها في قدرتهم على قيادة بلدانهم وتغير حالها إلى الأفضل متى ما دعت الحاجة لذلك، فالإمام بثورته جعل من الإسلام نقطة انطلاقه في التجديد والإصلاح داخل إيران والتخلص من الظلم والاضطهاد الذي لحق بالشعب الإيراني من أنظمة حكامها الشاهات على مر السنين، وذلك من خلال تبنيه لنظرية (ولاية الفقيه) وإعادة صياغتها بما يتلائم مع مقتضيات العصر، فتمكن من كسر القيود التي كانت تسيطر على الدين، فقد كان مقتصرًا في المساجد والمعابد والتي كانت تمثل الجانب الفردي، وبين أن الدين ليس أحكامًا فقهية فقط، وإنما هو منظومة قيم كونية ومبادئ ساميه لابد من تحقيقها في كل مكان و زمان.

٧- التجديد والإصلاح في إيران لم يكن يشمل جانبًا واحدًا، وإنما شمل جوانب عدّةٌ منها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي..إلخ.

الهوامش

١) قريشي، فردين، تجديد الفكر الديني في إيران، دراسة في علم اجتماع المعرفة، ترجمة: علي عباس الموسوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط٢، ٢٠١٧م، ص٧١.

٢) حمية، خنجر، مرتضى مطهري الإشكالية الإصلاحية وتجديد الفكر الإسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي –بيروت، ط٢،٢٠١٣م، ص ١٣٩–١٤٠.

٣) مطهري، مرتضى، إحياء الفكر الديني في الإسلام، مركز نون للتأليف والنشر، ٢٠٠٤م، ص٢٣.

(*) الإمام الخميني:–هو روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني، رجل دين ومرجع وفيلسوف سياسي شيعي إيراني، مؤسس الجمهورية الإسلامية وقائد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م التي شهدت الإطاحة بالملكية البهلوية، وبعدها أصبح روح الله الخميني المرشد الأعلى للبلاد في الفترة من (١٩٧٩–١٩٨٩م)، وقد ولد بمدينه خمين في الثالث والعشرين من سبتمبر/أيلول من عام ١٩٠٢م المصادف للعشرين من جمادي الثاني عام ١٣٢٠هـ، وتعرف أسرته بالزهد والعلم والمعرفين، له مؤلفات عدة منها (رسالة الاجتهاد والتقليد، شرح داء السحر، رسالة في التقية،الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه، كشف الأسرار) وغيرها، توفي في ٣ يونيو ١٩٨٩م، موافق ٢٤ شوال ١٤٠٩هـ، ودفن في مدينة طهران، وأقيم له ضريح معروف في مكان دفنه بالقرب من مقبرة تسمى بجنة الزهراء. للمزيد مراجعة:– زاده، كاظم قاضي، إطلالة سريعة على الحياة السياسية للإمام الخميني، ضمن موسوعة الفكر السياسي عند الإمام الخميني /قراءة في السيرة والمسيرة، مجموعة مؤلفين، ترجمة مجموعة مترجمي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط١،٢٠١٠م، ص ١١.

١) الحسيني، حسين، القيادة الكاريزمية /الثورة الإسلامية الإيرانية أنموذجًا، ضمن موسوعة الفكر السياسي عند الإمام الخميني /قراءة في السيرة والمسيرة، ص ١٠٧.

(*)– الماوردي:– أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي (٣٦٤–٤٥٠هـ/٩٧٤–١٠٥٨م)، ولد بالبصرة، وكان والدة يبيع ماء الورد فنسب إليه بالماوردي، من فقهاء الشافعية، كان من أكبر قضاة الدولة العباسية، له مؤلفات عدة منها (كتاب الحاوي الكبير في فقه الشافعية، كتاب أدب القاضي كتاب الأمثال والأحكام) وغيرها للمزيد مراجعة:– الداوودي، الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ص٤٢٧–٤٢٨. وأيضًا:–السامرائي، قاسم حسن ال شامان ومشعل، أحمد جدوع،

الماوردي وتراثه العلمي، مجلة الملوية، للدراسات الأثارية والتاريخية–المجلد الثالث– العدد الرابع– شباط،٢٠١٦م، ص ٢.

٢) صالح، نبيل علي، بحث حول ولاية الفقيه "الشيعية "/السلطة كمشروعية "دينية–مذهبية"، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الدراسات الدينية، ٢٠١٥م، ص٤.

(**) أحمد النراقي:–هو أحمد بن محمد مهدي النراقي (١١٨٥–١٢٤٥هـ)، عالم وفقيه ديني وشاعر، ولد في نراق إحدى قرى كاشان الإيرانية، درس المنطق والرياضيات والفقه والأصول والفلسفة والكلام، سافر إلى العراق لمواصلة دروسه الحوزوية في النجف، وبعدها رجع إلى كاشان لتصدي مقام المرجعية بعد وفاة والدة محمد مهدي المعروف بالمحقق النراقي عام ١٢٠٩ هـ، توفي في كاشان ونقل جثمانه إلى النجف ليدفن في صحن الإمام على بن أبي طالب (ع) بجوار قبر والده، له مؤلفات منها (وسيلة النجاة، مفتاح الإحكام في أصول الفقه، سيف الأمة وبرهان الملة). نجف، محمد أمين، علماء في رضوان الله، دار انتشارات الإمام الحسين (ع) للنشر، مطبعة بهمن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م،ص ٢٦٣–٢٦٤.

٣) الأملي، عبد الله الجوادي، ولاية الفقيه ولاية الفقاهة والعدالة، ترجمة:–عرفان محمود، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٢٥٤.

(*) علي الكركي:– علي بن حسين بن علي بن محمد بن عبد العالي الكركي العاملي (٨٧٠هـ–٩٤٠هـ) رجل دين وفقيه شيعي من جبل عامل، يعرف بالأوساط الشيعية بالمحقق الكركي، عاش متنقلا بين البلدان من أجل طلب العلم فقد هاجر إلى الشام ومصر والعراق، ثم توجه إلى إيران بطلب من الشاه إسماعيل الصفوي فقلده مناصب دينية عالية، وقد لقب بألقاب كثيرة منها زين الدين، الكركي، العاملي، فأغلب القابه كانت تبعا لمكان تواجده، ولمكانته العلمية في الأوساط الشيعية، له من مؤلفات عديدة منها (جامع المقاصد في شرح القواعد،الرسالة الجعفرية، رسالة الجنائز، نفحات اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت) وغيرها، واختلف في تحديد سنة وفاته لكن أشهرها كان في ٩٤٠هـ في زمن الشاه طهماسب الصفوي، ينظر الاكوش، أحمد كاظم، عصر الفقيه /نهاية الشريعة وبداية التشريع، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، ص ١٦٧–١٧٢.

٤) وصفي، محمد رضا، الفكر الإسلامي المعاصر في إيران /جدليات التقليد والتجديد، تقديم: رضوان السيد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٢٧.

٥) المصدر نفسه، ص٢٩.

(*) الشيخ المفيد:- هو محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام الحارثي المذحجي العكبري (٣٣٦-٤١٣هـ/٩٤٨-١٠٢٢م)، المعروف بابن المعلم والمفيد، كنيته أبو عبد الله، ويعد من علماء الأمامية البارزين، وله مؤلفات عديدة منها (إيمان أبي طالب، تفضيل أمير المؤمنين) توفي في شهر رمضان سنة ٤١٣هـ، دفن في داره سنتين، ثم نقل إلى مقابر قريش بالقرب من شيخه ابن قوليه القمي بجوار ضريح الإمامين موسى الكاظم ومحمد الجواد عليهم السلام، وقبره اليوم معلوم ويزار. للمزيد مراجعة:- نجف، محمد أمين، علماء في رضوان الله، ص ٣٩-٤٢.

٦) الحيدري، محسن، ولاية الفقيه تأريخها ومبانيها، مراجعة وتدقيق:-موسى صفوان، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط١،٢٠٠٣م، ص ٥٠.

٧) الأملي، عبد الله الجوادي، ولاية الفقيه ولاية للفقاهة والعدالة، ص ٦.

٨) زاده، كاظم قاضي، إطلالة سريعة على الحياة السياسية للإمام الخميني، ص ٦٠.

٩) اللباد، مصطفى، إيران و"ولاية الفقيه"، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٩٥.

١٠) الخميني، روح الله الموسوي، الحكومة الإسلامية، ط بلا، ص٤٨.

١١) الأملي، عبد الله الجوادي، ولاية الفقيه ولاية للفقاهة والعدالة، ص ٢٥٥.

١٢) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت-لبنان،ج١،ط١،ص١٨٣.

(*) الولاية المطلقة للفقيه:- معناها أن يكون لقائد الأمة الإسلامية الصلاحيات اللازمة لأداء واجباته والعمل على تحقيق مصالح المجتمع الإسلامي، وأن يكون للولي الفقيه حق التصرف بما يراه مناسبًا لتحقيق مصالح المجتمع الإسلامي وتلبية متطلباته. اليزدي، محمد تقي مصباح، النظرية السياسية في الإسلام، ترجمة: وليد مؤمن، أشرف على الترجمة: الشيخ محمد عبد المنعم الخاقاني، دار الولاء، بيروت-لبنان، ج٢، ص ١١٦.

١٣) السبكي، أمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩م)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،ط بلا، ١٩٩٩م، ص ٢٠٦.

١٤) اللباد، مصطفى، إيران و"ولاية الفقيه "، ص ٨٠-٨١.

١٥) هاشم، كونستانس ارمينجون، المذهب الشيعي والدولة، ص٨١.

١٦) اليزدي، محمد تقي مصباح، النظرية السياسية في الإسلام،ج٢، ص١٢٢.

١٧) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

١٨) الخميني، روح الله الموسوي، كتاب البيع، مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، ج٢،ط بلا، ص ٤٦٦.

١٩) الخميني، الحكومة الإسلامية، ص ٥١-٥٢.

٢٠) الخميني، روح الله الموسوي، كتاب البيع، ص٤٦١.
٢١) هيكل، محمد حسنين، مدافع آية الله/قصة إيران والثورة، دار الشروق –القاهرة، ص١١٠.
٢٢) عبد الحميد، صائب، مشروع الأحياء الديني في فكر الإمام الخميني، ضمن كتاب الأمام الخميني وتجديد الفقه السياسي، مجموعة من المؤلفين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ج٢، ط ١، ٢٠٠٨م، ص ١٠٩.
٢٣) الأملي، عبد الله الجوادي، ولاية الفقيه ولاية للفقاهة والعدالة، ص٦.
٢٤) القرآن الكريم، سورة النساء/الآية ٥٩.
٢٥) الخميني، روح الله الموسوي، كتاب البيع، ص٤٧٦.
٢٦) هاشم، كونستانس ارمينجون، المذهب الشيعي والدولة، ص ١٨٨–١٨٩.

mercj-journals-ekb-eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المصادر والمراجع

١–القرآن الكريم.

٢–الأملي، عبد الله الجوادي، ولاية الفقيه ولاية الفقاهة والعدالة، ترجمة:–عرفان محمود،الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.

٣–الداوودي، الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.

٤–السامرائي، قاسم حسن ال شامان و مشعل، أحمد جدوع، الماوردي وتراثه العلمي، مجلة الملوية، للدراسات الأثارية والتاريخية–المجلد الثالث– العدد الرابع– شباط،٢٠١٦م.

٥–الاكوش، احمد كاظم، عصر الفقيه /نهاية الشريعة وبداية التشريع، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/لبنان، ط١، ٢٠١٨م.

٦–الحيدري، محسن، ولاية الفقيه تأريخها ومبانيها، مراجعة وتدقيق:–موسى صفوان، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط١،٢٠٠٣م.

٧–اللباد، مصطفى، إيران و"ولاية الفقيه"، دارالشروق للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٨–اليزدي، محمد تقي مصباح، النظرية السياسية في الإسلام، ترجمة: وليد مؤمن، أشرف على الترجمة: الشيخ محمد عبد المنعم الخاقاني، دار الولاء، بيروت–لبنان، ج٢.

٩–السبكي، أمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦–١٩٧٩م)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،ط بلا، ١٩٩٩م.

١٠–الخميني، روح الله الموسوي، كتاب البيع، مؤسسة إسماعيليان للنشر، ج٢،ط بلا.

١١–الخميني، روح الله الموسوي، الحكومة الإسلامية، ط بلا.

١٢–الكاتب، أحمد، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت– لبنان، الطبعة السادسة، ٢٠٠٨م.

١٣– المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت–لبنان،ج١،ط١.

١٤–حمية، خنجر، مرتضى مطهري الإشكالية الإصلاحية وتجديد الفكر الإسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي –بيروت، ط٢،٢٠١٣م.

١٥–عبد الحميد، صائب، مشروع الأحياء الديني في فكر الإمام الخميني، ضمن كتاب الإمام الخميني وتجديد الفقه السياسي، مجموعة من المؤلفين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨م.

١٦–قريشي، فردين، تجديد الفكر الديني في إيران، دراسة في علم اجتماع المعرفة، ترجمة:علي عباس الموسوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط٢، ٢٠١٧م.
١٧–كوثراني، وجيه، الفقيه والسلطان، جدلية الدين والسياسة في تجربتين العثمانية والصفوية– القاجارية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ط٤.
١٨–صالح، نبيل علي، بحث حول ولاية الفقيه "الشيعية "/السلطة كمشروعية "دينية مذهبية"،مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الدراسات الدينية، ٢٠١٥م.
١٩–هاشم، كونستاس أرمينجون، المذهب الشيعي والدولة/ رجال الدين واختيار الحداثة، ترجمة: محمد أحمد صبح، دار نينوى، ط ١، ٢٠١٥م.
٢٠–هيكل، محمد حسنين، مدافع آية الله/ قصة إيران والثورة، دار الشروق –القاهرة.
٢١–مطهري، مرتضى، أحياء الفكر الديني في الإسلام، مركز نون للتأليف والنشر، ط١، ٢٠٠٤م.
٢٢–نجف، محمد أمين، علماء في رضوان الله، دار انتشارات الإمام الحسين (ع) للنشر، مطبعة بهمن، ط٢، ٢٠٠٩م.
٢٣–وصفي، محمد رضا، الفكر الإسلامي المعاصر في إيران/جدليات التقليد والتجديد، تقديم:رضوان السيد، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٤–موسوعة الفكر السياسي عند الإمام الخميني /قراءة في السيرة والمسيرة، مجموعة مؤلفين، ترجمة مجموعة مترجمين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط١،٢٠١٠م.

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year · Founded in 1974

Vol. 64 June 2021
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)